

Distr.: General  
26 February 2002  
Arabic  
Original: French

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٨ من جدول الأعمال  
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم طيه نسخة من البيان الصادر عن مجلس الوزراء في  
٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر المرفق)، وسأكون ممتنا لو  
تفضلتم بتعميم هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٨ من جدول  
الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله بعلي  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

### بيان صادر عن مجلس الوزراء في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

أشار مجلس الوزراء إلى البيان الذي أصدرته حكومة المملكة المغربية في ٢١ من هذا الشهر، في أعقاب نشر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

ولاحظ مجلس الوزراء بأسف أن هذا البيان والحملة الشعواء التي ترافقه يتعارضان مع الجهود التي تبذلها الجزائر والمغرب معا من أجل توطيد الثقة والتفاهم لصالح حسن الجوار والتعاون بين الشعبين الجزائري والمغربي الشقيقين، ولصالح عملية بناء اتحاد المغرب العربي.

ويعتبر مجلس الوزراء أن بيان الحكومة المغربية يشكل محاولة جديدة لخداع الرأي العام في المغرب العربي وأفريقيا والمجتمع الدولي بخصوص حقيقة معطيات النزاع في الصحراء الغربية.

ولذلك فهو يتطلب توضيحا.

أولا، إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ ما يزيد على عقدين من الزمان للتوصل إلى اتفاق بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بشأن سبل ووسائل تمتع الصحراء الغربية بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير، على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، تُبين عدم جدوى اللجوء مرة أخرى إلى أساليب المماطلة سعيا إلى إخفاء حقيقة مشكلة إنهاء الاستعمار هذه، بل وإعطائها شكل نزاع بين المغرب والجزائر.

ثانيا، لقد دافعت الجزائر بالفعل، ولا زالت تدافع علنا عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، كما اتخذت نفس الموقف إزاء شعوب أخرى كثيرة في أنحاء العالم. وهي فخورة بهذا الالتزام النابع من تاريخها، كما أنها تلاحظ تكريس حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال في كل مكان إلا في الصحراء الغربية، وأحدث مثال على ذلك هو تيمور الشرقية. وتظل الجزائر واثقة من أن هذا الحق غير القابل للتصرف نفسه سوف ينتصر عاجلا أم آجلا في الصحراء الغربية. ويشهد بذلك تاريخ التحرر من الاستعمار.

ثالثا، إن الطريق الذي ينبغي أن يؤدي إلى ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير احتطته الأمم المتحدة، وفقا لمسؤوليتها تجاه البلدان والشعوب المستعمرة. وقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لهذا الغرض منذ عام ١٩٩١. وأسفرت عملية التفاوض الدؤوبة بقيادة السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام في عام

١٩٩٧ عن قبول المملكة المغربية وجبهة البوليساريو رسمياً لاتفاقيات هيوستون التي رسمت خطة شاملة لاستفتاء حر ونزيه لتقرير المصير لصالح الشعب الصحراوي تنظمه الأمم المتحدة وتشرف عليه. والأمم المتحدة تعرف جيداً أسباب إعاقة هذا الاستفتاء، الذي أُعلن عن مواعده مرات عديدة، والمسؤولين عن تلك الإعاقة. يضاف إلى ذلك أن آخر تقرير للأمم العام للأمم المتحدة كشف النقاب عن أن المملكة المغربية ترفض حتى المضي في تنفيذ خطة التسوية، مع أن مجلس الأمن لا يفتأ يؤكد سلامتها.

رابعاً، إن الجزائر، التي لا تزال بطبيعة الحال تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بحرية، عارضت بكل شفافية، ولا تزال تعارض المشروع المسمى "الاتفاق الإطاري"، لأن هذا النهج يشكل محاولة لفرض الأمر الواقع، استناداً إلى أساس باطل يتمثل في الحقوق المزعومة للمملكة المغربية في الصحراء الغربية، بينما الأمر يتعلق في الحقيقة بإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، لا تملك السلطة المحتلة أي حق فيه. ومن ناحية أخرى فإن الرأي الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عن المستشار القانوني للأمم المتحدة شهد بحقيقة هذا الأمر عندما أكد أن اتفاق مدريد لم ينقل السيادة على الإقليم، إلى أي من الدول الموقعة ولم يمنح أياً منها مركز الدولة القائمة بالإدارة - وهو مركز لم يكن لإسبانيا وحدها أن تنقله من طرف واحد.

خامساً، لا يسع الجزائر إلا أن تشاطر حكومة المملكة المغربية أملها في أن "الاجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن، سوف يتمكنان من إفشال المحاولات الرامية إلى إدامة الوضع الراهن، على حساب كل من يسعون جاهدين لإنهائه". وهذا الهدف الذي طال انتظاره هو في الواقع في متناول المجتمع الدولي ولا سيما المغرب العربي، شريطة أن يقرر الطرفان في نزاع الصحراء الغربية معاً إفساح المجال أخيراً أمام منظمة الأمم المتحدة لممارسة سيادتها في تنفيذ الخطة التي قبلها الطرفان رسمياً في هيوستون عام ١٩٩٧.

وسيكون هذا الهدف نفسه أقرب إلى متناول المجتمع الدولي ولا سيما المغرب العربي، إذا ما قبل الطرفان في النزاع أن يزيد مجلس الأمن من ممارسة سلطته في تنظيم استفتاء لتقرير المصير، يتسم بالحرية والتزاهة، لصالح شعب الصحراء الغربية، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام، وعلى الأخص لو التزم كل من الطرفين، على نحو ما نادى به المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، بقبول نتائج هذا الاستفتاء واحترامها مهما كانت.

وقد أتاح مجلس الأمن، منذ مدة، بالإضافة إلى ذلك، فرصة إضافية لتجاوز الوضع الراهن في الصحراء الغربية، عندما طلب من الممثل الخاص للأمين العام السعي إلى تنفيذ

اتفاق السلام، وكلفه في الوقت نفسه بالعمل على إيجاد حل سياسي في شكل اتفاق يقبله الطرفان.

غير أن غياب الإرادة السياسية للمغرب هو الذي يحول في نهاية المطاف دون تمكن الشعب الصحراوي أخيرا من ممارسة حقه المشروع وغير القابل للتصرف في تقرير مصيره بحرية، ودون سيادة القانون الدولي في الصحراء الغربية، وتعزيز الأمن والاستقرار وضمائهما لصالح جميع شعوب المغرب العربي. وتعتبر الجزائر، من جانبها، أن الوضع الراهن في الصحراء الغربية يشكل عقبة أمام قيام تعاون بناء بين شعوب المغرب العربي المسؤولة أمام مصيرها وأمام التاريخ.

وهذه القناعة هي التي حدت الجزائر ولا تزال تحذوها إلى تقديم دعمها الكامل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى ممثله الخاص، الذي تُحَيِّي تصميمه، ولن تني عن دعم جهوده من أجل إتمام عملية التحرر من الاستعمار في الصحراء الغربية.